المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 20-03-2007 العـــدد : 4908
الصفحـات : 2 المسلسل : 7

مجلس الوزراء يقر التوسع في عقود الشراكة الحكومية ـ الأهلية لتنفيذ مشاريع البنية التحتية

وضع سياسات وآليات تحفز القطاع المصرفي لتمويل المشاريع الإنتاجية

التأكيد على مسؤولية الدول الكبرى في الاعتراف بحكومة الوحدة الفلسطينية وإلزام إسرائيل باحترام قرارات الشرعية

ستكون قمة الرياض الانطلاقة الحقيقية للعمل العربي المشترك المؤدي إلى التكامل الاقتصادي

الرياض ـ واس: أقر مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أمس عدة إجراءات تخص برامج ومشاريع السنة الرابعة 1423 / 1424 هـ من خطة التنمية السابعة، والتي رفعها للمجلس وزير الاقتصاد والتخطيط.

والإجراءات التي أقرها المجلس أن يتم التوسع في عقود الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في تنفيذ مشاريع البنية التحتية وتحسين وتطوير الخدمات الصحية والتعليمية والتنمية الاجتماعية والاهتمام بوضع الإطار التنظيمي الملائم لهذه العقود، وأن يفعّل الدور التنموي للقطاع المصرفي، بوضع سياسات وآليات لتوفير الاحتياجات التمويلية للقطاعات الإنتاجية القادرة على تنويع القاعدة الاقتصادية، والتأكيد على الإسراع في الانتهاء من إعداد الخطة الوطنية للمياه.

وقد أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس في مستهل الجلسة التي عقدت أمس في قصر اليمامة في الرياض على مجمل الاتصالات والمشاورات والمباحثات التي أجراها مع بعض قادة دول العالم ومبعوثيهم وممثلي المؤسسات الدولية، ونوه خادم الحرمين الشريفين بلقائه تابو مبيكي رئيس جنوب إفريقيا، والأهمية التي توليها المملكة بعلاقاتها الإفريقية، وما تمثله جنوب إفريقيا من ثقل استراتيجي في الشؤون الإفريقية والعالمية.

وتطرق خادم الحرمين الشريفين إلى لقائه ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة، والعلاقات الوثيقة التي تربط المملكة بأشقائها في البحرين.

وقال إياد بن أمين مدني وزير الثقافة والإعلام أن المجلس استعرض بعد ذلك جملة من قضايا المنطقة والعالم، وجدد ترحيب المملكة بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وأشاد بالمواقف الإيجابية التي أبدتها بعض الدول تجاهها.

وأكد المجلس أن على الدول المؤثرة في مجرى عملية السلام في الشرق الأوسط أن تتحمل مسؤولياتها السياسية والأخلاقية بالاعتراف بحكومة الوحدة الفلسطينية وتمكينها من القيام بدورها، وذلك عبر رفع الحصار الاقتصادي والإنساني عن الشعب الفلسطيني، وإلزام إسرائيل باحترام قرارات الشرعية الدولية، والكف عن التنكيل بالشعب الفلسطيني ومؤسساته.

وأضاف وزير الثقافة والإعلام أن المجلس عبر عن عميق أمله في أن تكون القمة العربية المقبلة في الرياض مجسدة لتطلعات الشعب العربي، وأن يتحلى تعاملها مع القضايا العربية بالمصداقية، وأن تتصدى بواقعية وشفافية للتحديات التي تواجه الوطن العربي، وأن تعيد اللحمة للأسرة العربية، وتكرس الهوية الثقافية والحضارية للمجتمع العربي وتدفع بالتكامل الاقتصادي وتسهيل التبادل التجاري بين الأقطار العربية، وأن يكون بيان الرياض انطلاقة حقيقية وعملية وصادقة للعمل العربي المشترك.

وبين مدني أن المجلس أطلع إثر ذلك على جدول أعماله وقرر بعدما أطلع على ما رفعه وزير الخارجية بشأن القرار الذي اتخذه مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية الماضي بالموافقة على النظام الأساسي لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات الصادرة عن جامعة الدول العربية، قرر مجلس الوزراء الموافقة على النظام الأساسي لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات، وذلك وفق الصيغة المرفقة بالقرار، وأعد مرسوم ملكي بذلك. ومن أبرز ملامح النظام أن تتولى

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 20-03-2007 العـــدد : 4908
الصفحـات : 2 المسلسل : 7

الملك لدى ترؤسه جلسة مجلس الوزراء أمس. واس

الهيئة متابعة تنفيذ الدول الأعضاء التزاماتها المنصوص عليها في الميثاق وإجراء المشاورات والاتصالات اللازمة لمتابعة تنفيذ قرارات القمة وما يستجد بشأنها من تطورات مع الدول الأعضاء وغيرها، وأن تعقد الهيئة اجتماعا عاديا على المستوى الوزاري ثلاث مرات في العام في مقر الأمانة العامة أو في إحدى الدول الأعضاء التي تطلب استضافة أحد اجتماعاتها.

وقرر مجلس الوزراء الموافقة على مشروع النظام الأساسي لمجلس السلم والأمن العربي المعتمد بقرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، والتي أطلع المجلس على مشروعها وزير الخارجية. وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار. وأعد مرسوم ملكي بذلك. ومن أبرز ملامح هذا النظام أنه يهدف إلى الوقاية من النزاعات التي يمكن أن تنشأ بين الدول العربية وإدارتها وتسويتها في حال وقوعها واقتراح التدابير الجماعية المناسبة لردع الاعتداءات أيا كان مصدرها.

ووافق مجلس الوزراء على تفويض وزير المالية أو من ينيبه بالتوقيع على مشروع اتفاقية بين حكومتي المملكة وكوريا لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل، ومشروع البروتوكول المرافق له، في ضوء الصيغتين المرفقتين بالقرار ورفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

وكذلك وافق المجلس على تفويض وزير الاتصالات وتقنية المعلومات أو من ينيبه بالتباحث مع الجانب الكوري في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات بين وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة ووزارة المعلومات والاتصالات في كوريا، والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار. ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة.

واختتم مجلس الوزراء قراراته بالموافقة على تعيين إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد الله الصبيحي مستشارا أمنيا بالمرتبة الـ 15 في إمارة منطقة الرياض، وتعيين محمد بن أمين بن محمد سندي أمينا عاما لمجلس حماية المنافسة بالمرتبة الـ 15 في وزارة التجارة والصناعة. وتعيين الدكتور عادل بن سراج بن صالح مرداد وزيرا مفوضا "أ" بالمرتبة الـ 14 في وزارة الخارجية.